



عبدالرحمن بجاش

أين القطاع الخاص من الشباب؟

في عطلة ثالث إعدادي، ما إن أنهينا الاختبارات حتى «هبيتنا» على شركات القطاع المختلط والقطاع الخاص نبحت من وظيفة خلال العطلة الصيفية نستفيد منها ماديا ونكسب خبرة وليس ذبيرة، ولكي نكسب معارف ومعارف كثيرة.

كان نصيبي وثلة من الزملاء الأعداء حينها شركة المحروقات، «القطر حاليا» وكان مقر إدارتها الرئيسية العمارة الكائنة في شارع علي عبدالمغني، كان للزجل الفاضل فضل الإكوع - مديرها يومئذ - فضل استقبالنا وقبولنا وقرّر لكل منا راتباً شهرياً أو بالأصح مكافأة شهرية (٦٠) ريالاً مرة واحدة، وحين عاد المرحوم الأستاذ محمد عبدالوهاب جباري من الحديدة شكينا بان الستين لا تكفي، فقررّ لنا وبدعم من الأستاذ فضل تسعين ريالاً، يومها كانت ثروة بالنسبة لنا كطلاب مقارنة بصروف يومي لا يزيد عن ربع ريال.

وفي شركات أخرى كنت ترى عشرات من الشباب يعملون خلال العطلة الصيفية، اليوم لم يعد لتلك الصورة وجود، بل إن العطلة الصيفية تحوّلت إلى كابوس للصغار والكبار من طلاب وطالبة جامعة لا يدرون ماذا يفعلون أثنائها، وتبين أن المعسكر الصيفية ما هي إلا عبارة عن ظاهرة صوتية تجري أثناء الصراع بين جنباتها إهدار كثير من الأموال، ومن هذه النقطة تجد الشباب ينطلقون للحديث عن الولاء، حيث يُهدر كثيرين إمكانات لو أحسن استخدامها لتغيرت الصورة ولربما إن البلد لا يزال بخير، فقط موارد تدار بشكل سيئ وفي مفاصل كثيرة.

يجرنا الأمر إلى السؤال عن علاقة القطاع الخاص بالشباب، أين يقف منهم؟ وهل يدرك هذا القطاع الهام أن له مهمة مجتمعية؟ مهمة وطنية؟

يبدو لي أن لا علاقة تذكر بين القطاع والقطاع، بل إن ثمة غياباً شبه كامل للقطاع الخاص لا يدركه أربابه، وإن لحقوا فأيام التبرعات باستثناءات قليلة لا تؤكّد قاعدة ولا تؤسس لرؤية.

القطاع الخاص في بلادنا لم يدرك حتى الآن أن الغرب المتطور والانتهازي سياسياً قاد تطوره القطاع الخاص المدرك لواجبه الوطني، حيث لا يخرج على قانون، والقانون لا يتحول إلى وسيلة للابتزاز، ولذلك ترى أن القرية شكلت قاعة مفادها أن من لا يدفع الضريبة هو بمثابة خائن لوطنه.

الجامعات اليوم والأيام التي ستاتي تقذف بالآلاف الخريجين، وبالطبع بتخصصات معظمها لا سوق له، والتخصصات التي تتطلبها سوق العمل افتراضاً تجده وقد تشبّع، ولا أحد يعمل على خلق فرص جديدة، وتماثل تلك الفرص أو تشغل بمهارات غير بمتينة، وبلا وجع رأس.

القطاع الخاص لا يأخذ في منظوره ولا في خطه السنوية استيعاب نسب من مخرجات الجامعات والمعاهد، ويظهر هذا القطاع وكان الأمر لا بعينه، وتسمع دائماً عبارة «الخدمة المدنية» أو اسمها يتردّد ضمن الإجابة أن لا وظيفة، انهضوا إلى الخدمة!!

الآن الأعداد تتزايد، والتعليم العالي غير راض أو غير قادر على إعادة النظر في نوعية التخصصات التي تُراها، لأنك لو رايت مخرجات التجارة والتربية - مثلاً - فالسوق متشبع بهما، وتجد الجامعات تدرّس نفس التخصصات وأخرى خزّبوها مألوا الشوارع.

في المقابل لا تجد رؤية لدى القطاع الخاص تقول نحن لكذا، سونفا تريد كذا، القطاع الخاص مشغول بضريبة المبيعات وكيف يتخلص من التبرعات، وفي الأخيرة لديه حق، لكن منظوره الاجتماعي قاصر، أما الثقافي فغائب، ومشاركته المجتمعية تراها - فقط - في الأعراس وقاعات العزاء، وحتى ما يمكن تسميته باللوبي داخل مجلس النواب فلا دور له!!

الآن الشباب يفيض بهم الشوارع والمشهد، والخدمة لا تستطيع توظيف الجميع، والوظيفة ليست كل المطلوب، بل إن للشباب دوراً في بناء هذا البلد يجب أن ينظر إليه بعين الاعتبار، وإذا اتفقا على أن السوق الحريقول بان القطاع الخاص حجر الزاوية، فإين الرؤية؟ وإين الشباب حجر الزاوية هو الآخر حين يكون الأمر متعلقاً بوقودها؟

○ ○ ○

عزاء للدكتورة رؤوفة

زميلة المدرسة والمهنة، رفيقة الكلمة، لك كل العزاء في وفاة المرحومة اختك، وقلبي معكِ في هكذا ظرف قاسٍ ومهلك.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

الثورة

انطلاقات الجماهير العربية في أكثر من بلد عربي ومطالبتها بالديمقراطية وحقها في الحرية والمشاركة السياسية والغيش بكرامة وبالتالي تحظى بدعم دولي كبير، نقول إن هذه المبادرة تستحق التعامل معها بإيجابية ومسئولية من قبل كافة الأطراف والنخب السياسية والوطنية على الأقل من باب الحفاظ على الوطن واختيار المصادقة وإن كنت أتمنى أن يلحقها الرئيس القيام بالخطوات الضرورية التالية:

□ في إطار التسامح والتصالح الذي يتسم بها الرئيس يتم استكمال الإفراج عن كافة معتقلي الرأي والصحفيين والناشطين سياسياً سواء من الحراك الجنوبي أو ممن تبقى من الحوثيين، مع وقف كافة الملاحقات الأمنية للناشطين سياسياً تهدياً للنفوس الغاضبة.

□ التشديد على أهمية دعوة ومشاركة كافة أطراف المعارضة والمجتمع المدني في الحوار الوطني المزمع انطلاقه وفق شروط وقواعد زمنية يتفق عليها الجميع ولا تستثني أحداً وفي إطار من الشفافية والرقابة الشعبية.

□ وضع تصور لأولوية المعالجات للقضايا الملتهبة مثل قضية الحراك في المناطق الجنوبية وتعزيز مفاهيم الدولة المدنية الحديثة القائمة على الشبابة وظاهرة الإرهاب.

□ التركيز على نقطة هامة في هذه المرحلة ألا وهي ضرورة البحث في كيفية استكمال بناء العدل والمساواة والمواطنة المتساوية واحترام عمل المؤسسات وسيادة القانون.

إن شعبنا الذي ضحى لسنوات طويلة ليصل إلى مرحلة الوحدة والديمقراطية والمدنية التي تنعم بها الشعوب الأخرى يستحق منا جميعاً حكومة ومعارضة ونخاً سياسية واقتصادية ومتقنين أن نخشي من أجله ومن أجل تطوره ورفاهيته وأن نعطى أنفسنا وقفة جادة للانقاط الأنفاس ومراجعة أخطائنا والتعلم من دروس الآخرين حتى لا تقع في المحذور بدون قصد.

● أستاذ العلوم السياسية

وطموحاتهم، واستفحال منظومة الأجهزة الأمنية على حساب كرامة وأمن المواطنين.

□ إن التنازلات التي قدمها الرئيس والتي هي حق أصيل للشعب ومن أجل مصلحة الوطن، فإن البعض قد لا يستوعبها أو يوافق عليها من أركان النظام والحزب.

□ تأكيد على ضرورة الحوار الوطني من أجل الشروع في إصلاحات حقيقية يجب أن تبدأ الآن، مع احتفاظ الآخرين بحقهم في حال عدم الالتزام بتنفيذ هذه التعهدات النزول والاحتكام للشارع.

□ إصرار الرئيس على الالتزام بتسليم السلطة بطرق سلمية وديمقراطية بعد انتهاء فترة رئاسته القانونية ٢٠١٣ م.

□ تأجيل الانتخابات الحالية المزمع إجراؤها في ابريل العام ٢٠١١ م والتهيئة لإجرائها عبر الحوار وتحت إشراف حكومة وحدة وطنية من الجميع حكومة ومعارضة وهو أحد مطالب المعارضة من أجل ضمان سلامة ونزاهة العملية الانتخابية.

□ إن الرئيس من خلال هذه المبادرة الأخيرة يحاول بشفافية وبقدر كبير من ضبط النفس حقن دماء الشعب خاصة وأن حجم العنف بالحجارة والسلاح الأبيض والناري الذي شاهدها وشاهده على شاشات التلفزة في شوارع القاهرة وتونس ورغم فارق مستوى الثقافة المدنية والوعي التعليمي والثقافي الذي يتمتع به الشعبان المصري والتونسي

في مقابل شعبنا الذي تزيد لديه نسبة التسليح بكافة أنواعه ونسبة الأمية المرتفعة وتفشي ثقافة العصبية القبلية والتي من المؤكد أنها قد تكون العامل الحاسم في المسيرات الشعبية وانتقالها من حرية التعبير بالشعارات لا قدر الله إلى حرية التعبير والصراع بالرصاص الحي بين القبائل في شوارع المدن خاصة مع غياب ثقافة الدولة المدنية لدى الجميع.

إن هذه المبادرة الهادئة والمترناة الذي قدمها الرئيس للمجتمع اليمني شعباً وحكومة ومعارضة وفي هذا التوقيت والتي تسعى للتغيير الديمقراطي السلمي المستند على وقائع وحقائق جديدة فرضت نفسها مؤخرًا على أرض الواقع من خلال عفوية

قراءة في مبادرة الرئيس للتغيير

د/ سمير العبدلي

على الرغم من أننا جميعاً مع التغيير ضد الفساد ومع ضرورة استكمال بناء مقومات الدولة المدنية الحديثة دولة المؤسسات وسيادة القانون والمواطنة المتساوية، فإنني وقبل أن أستمع لكلمة الرئيس علي عبدالله صالح التي كان من المقرر القاؤها صباح الأربعاء الموافق ٢ فبراير ٢٠١١ م..

تحتها بساط التحدي، فقد اشتملت مبادرة الرئيس وتعهداته التي طرحها وأهم النقاط التي احتوتها على تضمين كافة مطالب ومخاوف المعارضة وذلك على النحو التالي:

عدم ترشيح نفسه لفترة رئاسة قادمة وعدم التوريث، التركيز على أهمية العودة لطاولة الحوار مع قوى المعارضة عبر اللجنة الرباعية واستعدادة لتطبيق كل ما تقترحه من حلول، تأجيل الانتخابات، وتجميد التعديلات الدستورية، تشكيل حكومة وحدة وطنية، وكان قد سبقها بعدة أيام قرار اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام بوقف الحملات الإعلامية بين الحكومة والمعارضة لتهيئة الساحة لحوار سياسي عقلاني في ظل أجواء هادئة وذلك في مقابل امتناع الجميع أحزاب الحكومة والمعارضة من تهييج الشارع الذي ستكون له نتائج عكسية وخيمة على اليمن إذا حدث خروج عن المألوف، ونحن هنا نحاول أن نتعمق في قراءة متأنية لخطاب الرئيس والتي يتضح منها الآتي:

□ أن الرئيس استوعب التغييرات السياسية والشعبية المقبلة عليها المنطقة العربية والتي انطوى شرارتها من تونس والقاهرة وامتد ليهيها لعواصم عربية عدة بسبب انفراد الأحزاب الحاكمة بالسلطة، وتغييب الديمقراطية وحجب الآخرين عن المشاركة السياسية، وعدم النظر بجديّة في مشكلات الشباب

انتابتي مجموعة من الشكوك وأنا أشاهد أحداث العنف التي انطلقت في القاهرة ومحاولّة تشويبهها وإطفاء وثبة الشعوب العربية نحو الديمقراطية الضعيفة المنخطة للأحزاب الكرتونية والتي انطلقت مع ثورة الياسمين في تونس الخضراء وتفتحت براعمها وازدهرت على ضفاف النيل في القاهرة، كان مصدر خوفي من أن تأخذ كلمة الرئيس منحى أكثر تشدداً أو أن يسودها نوع من التكبر اعتاداً على سيطرة القوة أو قوة غرور السلطة أو حتى اعتماداً على نصائح بعض المستشارين الجدد من المهترئين سياسياً أو مدعي وطنية الجيوب الضعفاضة ومعالجة القضايا الوطنية المصرية بالتهافتات والمسيرات الطفولية الذين يفضلون مصالحهم الخاصة على مصلحة الوطن والشعب والرئيس.

ولكن الرئيس صالح كعادته في المواقف الوطنية الصعبة كان في قمة تآلقه السياسي مستيقاً الأحداث وأثبت أنه قارئٍ ومحلل سياسي بارع لمجمل المتغيرات التي تسود النخلة والشارع العربي، وبسرعة بديهته المهوذة وقبل هبوب رياح الياسمين طرح مجموعة من الأفكار والتعهدات من خلال مبادرة وطنية علنية أمام مجلسي النواب والشورى والتي في اعتقادي أنه قدمها للشعب اليمني قبل أن يقدمها للمعارضة لكي يسحب من

في السياحة الداخلية



أحمد عبدربه علوي

□ ..إذالم تخفي الذاكرة أذكر أن الأخ الأستاذ عبدالرحمن بجاش متعه الله بالصحة سيق وأن كتب في أحد أعداد صحيفة (الثورة) في فترة سابقة ولم أنس ذلك الموضوع بل ظل في ذاكرتي لما يحتويه من أفكار قيّمة عن (السياحة الداخلية).

ولما الشيء بالشيء يذكر رأيت أن أكتب بموضوعي هذا بعد أن جمعت الكثير من الأفكار عنه خلال الفترة السابقة، حيث نعترف أولاً أن السياحة رافد أساسي من روافد الدخل القومي لأي بلد من البلدان.

وهو إلى تلك المصدر لا يستهان به من مصادر العملات الصعبة ومحرك ديناميكي للأيدي العاملة ومشاريع التنمية السياحية وإيراز إعلامي مهم للصورة الحضارية للبلاد التي يتم ارتيادها سياحياً .. ونحن في بلادنا (اليمن) يفضل الله نتمتع بمركز أو موقع مرموق في عدد المواقع السياحية تاريخية كانت أم دينية أم مناخية، وعليه فإن بلادنا اليمن هو مهوى أفئدة السائحين في أقاصي الأرض، على أرضه يجد كل محب غايته هذه بديهة يعرفها القاصي والداني، وتؤكد هذا تلك الأفواج الهائلة من السياح الوافدين إلى أرض الوطن متمتعين بآثاره العجيبة وبشمسه وجباله وسواحل بحاره ومواقعه الأثرية المدهشة الممتدة زمنياً عبر آلاف السنين.

أما الجديد الذي يستحسن الحديث فيه فهو السياحة الداخلية، وهو ما نقصده في موضوعنا هذا هو تعرف المواطن اليمني إلى وطنه، وما يستحقه من تسهيلات خلال تجواله في ربوع الوطن.

فالسياحة الداخلية هي كذلك رافد دائم لا ينقطع من روافد العملية السياحية ومظهر جاد من مظاهر الولاء والانتماء للوطن أرضاً ومنخاً ومرافق سياحية وتفاعلاً مع المكان والزمان في آن واحد. والمطلوب من المعنيين بالسياحة أن يمهّدوا السبيل أمام هذا النوع من السياحة من خلال أنظمة وتشريعات من خلال تخفيض رسوم الدخول إلى المواقع السياحية أو إلغائها .. ومن خلال تحديد أثمان المأكولات والمشروبات في المنتزهات والمطاعم السياحية، كثيراً ما نشاهد المنتزهات والمواقع السياحية شبه خالية وفي أشهر معهودة من السنة بخاصة .. ونرى الناس يجمون حولها أو يجلسون قريباً منها دون أن يغمروا بالدخول إليها لأن سعر فنانج الشاي أو القهوة فيها ١٢٠ - ١٥٠ ريالاً، ووجبة الغذاء قد تتجاوز ثلاثة - خمسة آلاف ريال وأكثر للشخص الواحد، المألدا لا تكون هناك أسعار معقولة تمكن حتى المواطن العادي من اصطحاب أسرته إلى أحد هذه المواقع لتناول وجبة الغذاء ولو مرة واحدة في الشهر.

إن من حق تلك الأماكن السياحية أن تحقق الربح لتفي بالتزاماتها العديدة، ولكن الربح لا يتحقق برفع الأسعار إنما برفع عدد الرواد وتنشيط حركة الدخول والخروج إلى ذلك المكان، كما أن الأسعار الخيالية للسلة السياحية للمواطن الفقير أو متوسط الحال تدفع به بعيداً عن المشاركة في إثراء العملية السياحية والذي هو ركن أساسي من أركانها، فهل يشهد هذا الصيف القادم نقلة سياحية مشرقة في مجال السياحة الداخلية، هذا ما نأمله إن شاء الله. وللموضوع بقية.

* رئاسة الوزراء

مبادرة عظيمة وتوجيهات صائبة



محمد الحميس

لا ريب أن المبادرة الوطنية والتاريخية المباركة التي أعلن عنها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يوم الأربعاء المنصرم بعد اجتماعه بأعضاء مجلسي الشورى والنواب قد جسدت بصدق وصراحة متناهية حرص القيادة السياسية على أمن وسلامة الوطن ومنجزاته العظيمة التي تحققت خلال السنوات الماضية من عمر الثورة اليمنية الخالدة ووحدة الوطن المنتصرة..

والحقيقة أن المبادرة الشجاعة للاخ الرئيس لها دلالات ومعاني عظيمة لا تتمثل في حرص القيادة السياسية على أمن الوطن وسلامته وصون كرامته ومنجزاته الديمقراطية والتنمية وحسب وإنما أكدت أيضاً أن القيادة أكثر حرصاً على تجنيب الوطن المخاطر والاسهافات الداخلية والخارجية المبينة بالمؤمرات والدسائس والمصائب المستقبلية وتقويت الفرصة على التريصين والوطن الذين قد يجدون الاستمرار في الخلافات والمماحكات فرصة ثمينة لتحقيق مآربهم وأهدافهم القريبة والبعيدة .. ويتجلى ذلك من النقاط الأربع التي وضعها على الحروف والتي لا شك أنه إذا ما نفذها الجميع حزبا حاكما وأحزاب المعارضة فسيكون لها شأن عظيم لا يتمثل في تجنيب الوطن من الصراعات وحسب ولكن لأنها ستكون بمثابة مشروع عظيم يهم حاضر اليمن ومستقبله المنشود بما في ذلك الدعوة الجادة للعودة إلى طاولة الحوار الوطني بصدق وصراحة وشفافية بعد إزالة العوائق والشواوب، حيث فرض فخامة اللجنة الرباعية المشكلة من المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك مناقشة كافة القضايا العالقة والاتفاق على ماترى اللجنة في الخير للوطن والشعب اليمني العظيم صاحب المصلحة العاموالذي تنفس الصعداء عقب سماعه لتلك المبادرة الكريمة وحتى يكون الجميع على بيته من

الجدير ذكره أن تلك التوجيهات الكريمة ضمن استراتيجية الحكومة للتخفيف من الفقر وأن تكلفة الحالات الجديدة تتجاوز ٢٢ مليار ريال بريتاج تام من جميع الشرائح الاجتماعية

التي استقبلت هذا الخبر بكل سرور واحترام للقيادة السياسية التي جعلت مشكلة الفقر والبطالة في طابعهما الحالية والمستقبلية كما نالت توجيهاته بإنشاء صندوق لدعم طالبى العمل من خريجي الجامعات والكليات والمعاهد واستيعاب ٢٥٪ من طالبى العمل هذا العام والبقية في الفترات المقبلة ترحيباً كبيراً من معظم الخريجين المسجلين في وزارة الخدمة والتأمينات وفروعها في المحافظات والذين ظلوا محبطين طوال السنوات الماضية حتى جاء الفرج حيث من المتوقع أن توفر تكلم التوجيهات الكريمة عشرات الآلاف من فرص العمل للشباب وبالتالي التخفيف من معدلات الفقر والبطالة وفي الوقت نفسه انتهت وزارة الخدمة المدنية وفتح صفحة ناصحة بوضاه

وعنوانها الوئام والتفاهم والحوار الديمقراطي وتغليب مصلحة الوطن على ما دونها فالوطن ملك الجميع بمنجزاته وتجلياته وثرواته والواجب يحتم علينا جميعاً صون منجزاته والتضحية من أجله وفي سبيل مستقبل شبابه الطموح والتطلع إلى الغد الأفضل بروح العصر لا بروح المهيجة والعقلية القديمة والمجحرة وإذا كانت المبادرة قد أثلجت الصدور فقد حظيت بتوجيهات فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح باعتماد ٥٠٠ ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة من الأوسر المحتاجة على ضوء نتائج المسح الميداني الذي تم من قبل الجهة المعنية وحسب تصريحات وزيرة الشؤون الاجتماعية الأخت أمة الرزاق حُمدَ أن حالة الضمان الاجتماعي الواحدة تمثل بالمتوسط خمسة أشخاص وهذا يعني أن عدد المستفيدين يصل إلى ٢.٥ مليون شخص.

الجدير ذكره أن تلك التوجيهات الكريمة ضمن استراتيجية الحكومة للتخفيف من الفقر وأن تكلفة الحالات الجديدة تتجاوز ٢٢ مليار ريال بريتاج تام من جميع الشرائح الاجتماعية

فشامتة، لقد وضع الكرة في ملعب المعارضة وحملها مسؤولية وطنية عظيمة، فقد انحاز لكل مطالبها بل نادى بما لم تكن تنادي به لنا، فما عليها الآن إلا أن تنصاع للحكمة اليمانية، فالطالب الآن لا سقف ولا حدود لها طالما وقد كفلها دستور الجمهورية اليمنية وطالما وأنها هي ما كانت تسعى إليه منذ فترة، وعليكم أن تؤكّدوا للشعب بأنكم لستم أقلّ وطنية وأنكم على نفس القدر من الانتماء ليمن الثاني والعشرين من مايو المجيد من خلال الجلوس على طاولة الحوار البناء المرتكز مسبقاً على رؤية واضحة مفادها أن نجنب الوطن الفتن والحن.

□ إن شعبنا اليمني العظيم أثبت أنه منبع الحضارة من خلال التظاهر السلمي سواء مع السلطة أو المعارضة، فالسيرات التي جابت كل أنحاء الوطن تبيّن مبادرة فخامتة أو تلك التي دعّت إليها أحزاب اللقاء المشترك وبدأت سلمية وانقضت على نفس المنوال، وكيم كان رانما ورجال أمننا الأشاوس يجوعون الجميع لأنهم ضامن أمن هذا الشعب والمدافعين عن تراه الغالي فالوطن كله تحتلته المؤسسة العسكرية من حرض إلى المهرة، فكل مناطق الوطن تغفر بان أبناءها هم درع اليمن والمدافع عن وحدته، والحمد لله أن جعل صوت العقل يعلو على الأصوات الأخرى، ونرجو من الله العليّ القدير أن يتكلم الحوار ويفضي إلى نتائج تقود بالبلاد إلى الأمان المنشود والاستقرار الذي نؤمله جميعاً.

● باحث دكتوراه بجامعة الجزائر MNADHARY@YAHOO.COM

إنه مانديلا العرب

محمد حسين النظاري *

ما من محب للسلام عاشق للوئام داع للتسامح إلا ويرى في المبادرة التاريخية التي صدرت عن فخامة رئيس الجمهورية - حفظه الله- وحفظ معه اليمن أرضاً وشعباً بادرة خير ليمن أفضل وذلك أثناء لقائه بأعضاء مجلسي النواب والشورى ومعهم كوكبة من العلماء والمفكرين والسياسيين والعسكريين يوم الأربعاء الماضي،

فقد جمع البرلمان في ذلك اليوم الوطن كله بين جنباته، الأمر كان يقتضي ذلك فالظرف حرج والأوضاع من حولنا بالغة التعقيد والكل متربص بنا وينتظر متى يرى الفوضى تعبت فينا فساداً ومتى يخطط الحابل بالنابل. لكن ذلك كله ذهب بفضل الله وحكمة القيادة الرشيدة اندراج الرياح وانقلب السحر على الساحر وعاد كيد الكائنين في نحورهم وشق سهم البغي صدر من لا يريدون للوطن الأمن والأمان.

□ لقد كتب قبل أسبوعين موضوعاً تحت عنوان اليمن ليست تونساً أخرى، والحمد لله فاليمن بعقلانها وحكمتها ووطنية أبنائها استطاعت أن تقول للعالم بأنها ليست كذلك وهي من اختارت

نعم لا للتعدد ولا للتورث كلمة قالها فخامتة

بشجاعة الرجال المخلصين المحبين لأوطانهم الغيورين عليه، كلمة عجز عن قولها الكثيرون، فرجل كلبي عبدالله صالح سيظل زعيماً تاريخياً ليس للوطن فحسب بل وللعالم العربي خصوصاً عندما يجسد التناوب السلمي للسلطة وهو على رأسها وهو ما لم يفعله غيره وكما قال البعض هذا مانديلا العرب.

□ نعم إنه مانديلا العرب رجل يعشق السلام وينبذ الحرب، فإن كان مانديلا قد قاد شعباً نحو الوحدة الاجتماعية ونبذ الفرقة وأسس نهجاً ديمقراطياً وجعل من جنوب أفريقيا شعراً للتآلف بين البيض والسود، ففاندا سار على ما سار عليه مانديلا وحقق الوحدة الغالية وجعل الصناديق الانتخابية طريقاً للوصول إلى السلطة، ورغم أنه على رأس السلطة إلا أنه في صف المعارضة البناءة أكثر ينتصر لها في أكثر من موقف بل ويقف إلى صفها ويتنازل من أجل الوطن فيما تدعو إليه سعياً لرأب الصدع والتقاء اليمنيين على كلمة سواء، رجل سيقول كل أكثر المعارضين له لا خلاف عليه، وإن كان هذا رأي معارضيه فماذا نتوقع من مناصريه ومؤيديه، فمن يرى شخصية الأخ قائد الوحدة سيجدها تتميز باليساطة ويتعدّد كل الهدد عن البروتوكولات الرئاسية فهو بسيط في تعامله كلما التقى بأبناء الشعب في كل مكان، ولهذا فهو يتقبل كل الرؤى ويستمع لكل الأفكار حتى تلك التي لا تعجب أعضاء الحزب الحاكم الذي هو يترأسه، لكنه يؤكّد بالممارسة بأنه رئيس للجميع.

□ لقد سحبت المبادرة الجريئة البساط من تحت أرجل من كانوا يتمنون مشهوا مغايراً لما أعلنه